



الأمم المتحدة

## لجنة السكان والتنمية

تقرير عن الدورة الخامسة والخمسين

(23 نيسان/أبريل 2021

و 25-29 نيسان/أبريل 2022)

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، 2022

الملحق رقم 25



الرجاء إعادة استعمال الورق



## لجنة السكان والتنمية

تقرير عن الدورة الخامسة والخمسين  
(23 نيسان/أبريل 2021 و 25-29 نيسان/أبريل 2022)



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

عقدت لجنة السكان والتنمية دورتها الخامسة والخمسين بصيغة تجمع بين الحضور الشخصي والافتراضي في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 25 إلى 29 نيسان/أبريل 2022. وكان موضوعها الخاص هو "السكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع". وترأس الدورة إنريكي مانالو (جمهورية الفلبين). وأدلى ببيان افتتاحي كل من نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، والأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

وترأس المشاورات غير الرسمية بشأن مشاريع المقترحات نواب الرئيس الأربعة، وهم أنتونين بيكي (كوت ديفوار)، وأندريه نيكوليتكو (جمهورية مولدوفا)، وسارة أوفمانز (هولندا)، ومايرا ليسيت سورتو روساليس (السلفادور). وعقد الميسران المشاركون مشاورات بشأن مشاريع المقترحات في الفترة من 4 نيسان/أبريل إلى 25 نيسان/أبريل 2022. وفي 29 نيسان/أبريل 2021، اعتمدت اللجنة بتوافق الآراء مشروع القرار المتعلق بالسكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع (E/CN.9/2022/L.6)، والمقررات الثلاثة المشار إليها أدناه.

وتشمل المجالات الهامة التي أبرزتها الدول الأعضاء في القرار المتعلق بالموضوع الخاص ما يلي: (أ) الآثار الضارة لتغير المناخ في النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع؛ (ب) الدور الحيوي الذي تضطلع به النساء والفتيات بوصفهن عوامل للتغيير من أجل التنمية؛ (ج) مقدار الوقت غير المتناسب الذي تقضيه النساء في العمل غير المدفوع الأجر، مما يحد من تمكينهن واستقلالهن اقتصادياً؛ (د) إسهام ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والحد من الآثار البيئية، والنهوض برفاه الإنسان؛ (هـ) دور التعليم الجيد النوعية الشامل والمنصف على جميع المستويات والتعلم مدى الحياة في تحقيق التنمية المستدامة؛ (و) أثر ازدياد نسبة كبار السن بين السكان في أسواق العمل والأسواق المالية، والنظم الضريبية، والتعليم، والإسكان، والصحة، والرعاية الطويلة الأجل، والحماية الاجتماعية؛ (ز) الحاجة إلى معالجة الفجوات الرقمية بين البلدان والمناطق وداخلها؛ (ح) الحاجة إلى الاستثمار في تدابير تمكين النساء والفتيات والشباب من أجل تحقيق العائد الديمغرافي والاستفادة منه؛ (ط) التسليم بأن الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية من المتطلبات الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

وشجعت اللجنة في هذا القرار الدول الأعضاء على تيسير تقييم الرفاه الذي يتجاوز إجمالي الناتج المحلي. وطلبت أيضاً إلى الأمين العام أن يواصل إدخال المزيد من التحسينات على مستوى إتاحة وحسن توقيت البيانات السكانية المصنفة، وأن يواصل البحث في مجال الصلات بين السكان والاستهلاك والإنتاج المستدامين وتغير المناخ والبيئة والصحة البشرية. وأولت اللجنة اهتماماً خاصاً للمستويات والاتجاهات والفروق فيما يتعلق بالوفيات والخصوبة وتوزع السكان وتقلهم ولدور السياسات السكانية والإنمائية، في ظل مراعاة منظور جنساني.

وقررت اللجنة أيضاً أن يكون موضوع دورتها السابعة والخمسين في عام 2024 هو "تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإسهامه في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خلال عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة" (E/CN.9/2022/L.4).

وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت اللجنة مقرراً بشأن دورة استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل (E/CN.9/2022/L.3)، وأقرت جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والخمسين في عام 2023 (E/CN.9/2022/L.2)، واعتمدت مشروع التقرير عن أعمال دورتها الخامسة والخمسين (E/CN.9/2022/L.5).

وفي أثناء الدورة، نظرت اللجنة في خمسة تقارير للأمين العام.

وبحث الأمين العام، في تقريره عن السكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع (E/CN.9/2022/2)، الصلات بين السكان والتنمية المستدامة، مع التركيز على آثار التغير السكاني على النمو الاقتصادي الكلي واستمرارية المالية العامة، وعلى أوجه عدم المساواة والإدماج الاجتماعي في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). كما بحث في العلاقات التي تربط أنماط واتجاهات ديموغرافية مختارة بالفقر وعدم المساواة، وسلط الضوء على المساهمات غير المأجورة للمرأة في الأعمال المنزلية العامة وأعمال الرعاية المباشرة. واستعرض أيضاً الأدلة على الصلات بين السكان والاستدامة البيئية، بما في ذلك الأهمية النسبية للنمو السكاني باعتباره من العوامل الدافعة لتغير المناخ.

وشدد الأمين العام، في تقريره عن البرامج والتدخلات الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل في سياق المسائل المتعلقة بالسكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع (E/CN.9/2022/3)، على أن العالم اليوم أكثر تنوعاً ديموغرافياً واقتصادياً مما كان عليه في عام 1994. وتتلاقى الاتجاهات الكاسحة الجديدة التي تشمل تغير المناخ والرقمنة وعدم المساواة مع التحولات الديموغرافية للتأثير على مسارات التنمية في البلدان والمناطق، بما في ذلك التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. واستكشف البرامج التي اعترفت بهذه التحديات الجديدة واستجابت لها بطرق عززت التنمية المستدامة الشاملة للجميع. وسلط الضوء على البرامج التي تعزز القيم الأساسية للمؤتمر على النحو المحدد في عام 1994، بما في ذلك إعمال حقوق الإنسان وتنمية رأس المال البشري لتحقيق الإدماج الاقتصادي لجميع الأشخاص، بمن فيهم النساء والفتيات وكبار السن والأشخاص الذين يواجهون التمييز وجميع من يعيشون في ظروف من الفقر الهيكلي.

وقدم تقرير الأمين العام عن تدفق الموارد المالية من أجل المساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج العمل (E/CN.9/2022/4) معلومات عن أحدث اتجاهات المساعدة الإنمائية الرسمية في المجالات ذات الأهمية المحورية لبرنامج العمل، بما فيها مجال الصحة الجنسية والإنجابية، الذي يغطي الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية، وكذلك جمع البيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية. وخلص الأمين العام في هذا التقرير إلى أن المعونة المقدمة من الجهات الرسمية والخاصة وصلت إلى مستويات قياسية في عام 2020، حيث تجاوزت 200 بليون دولار، ولكن لم يستفد جميع المحتاجين من هذه الزيادة. فقد تأرجحت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو إلى أقل البلدان نمواً حول اتجاه ثابت منذ عام 2011، من حيث قيمتها المطلقة؛ أما عند قياسها كحصة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية، فقد انخفضت على مدى العقد الماضي. وتخلفت البلدان المتقدمة النمو عن تحقيق الهدف المتمثل في تقديم ما بين 0,15 إلى 0,20 في المائة على الأقل من دخلها القومي الإجمالي في شكل معونة لأقل البلدان نمواً. وعلاوة على

ذلك، فقد انخفضت المعونة المخصصة للمسائل المتصلة بالسكان من حيث قيمتها المطلقة وقيمتها النسبية على حد سواء. فقد خصصت الجهات المانحة الرسمية 5,08 دولارات، قياساً بمكافئات المنح، لكل امرأة في سن الإنجاب في العالم النامي في عام 2018؛ وانخفض هذا المبلغ، في عام 2019، إلى 3,70 دولارات، وهو أكبر انخفاض على أساس سنوي خلال الأعوام العشرة الماضية. وقد ارتفعت المعونة المخصصة لدعم البلدان في تشجيع النمو الأكثر اطرادا وشمولا للجميع خلال العقد الماضي، غير أن مستوياتها ظلت منخفضة للغاية.

وركز تقرير الأمين العام عن الاتجاهات الديمغرافية في العالم (E/CN.9/2022/5) على التغيرات الديمغرافية الأخيرة في العالم ومناطقه، والاتجاهات المتوقعة خلال الإطار الزمني لتنفيذ خطة عام 2030 وما بعدها. وتشمل المواضيع التي تناولها التقرير حجم السكان، والخصوبة، وتنظيم الأسرة، والوفيات، وتغير الهياكل العمرية للسكان، والتوسع الحضري، والهجرة الدولية. وقيم التقرير أيضا أثر جائحة كوفيد-19 على الاتجاهات الديمغرافية، وذلك بالقدر الممكن الذي تنتجه البيانات المتوفرة حاليا. وقد بلغ عدد سكان العالم 7,8 بلايين نسمة في عام 2020. وأشارت التوقعات المتعلقة بالاتجاهات المستقبلية إلى أنه من المرجح أن يستمر نمو سكان العالم في العقود المقبلة، لكن بوتيرة تتباطأ تدريجيا. وعلى الصعيد العالمي، يمكن أن يستقر النمو الديمغرافي عند مستوى 11 بليون نسمة تقريبا بحلول نهاية القرن. ومن المتوقع أن يواصل سكان العالم تحولهم التدريجي نحو وجود نسبة أعلى من كبار السن (شيخوخة السكان) ونسبة أعلى من الأشخاص الذين يعيشون في المدن (التوسع الحضري)، وأن يستمر تشكيلهم من خلال المستويات الكبيرة من التنقل عبر الحدود (الهجرة الدولية). ونظرا لحدوث اتجاهات متشابهة في أوقات مختلفة وبسرعات متفاوتة بين البلدان والمناطق، فإنه ينبغي أن يراعى في التخطيط الإنمائي تنوع الحالات الديمغرافية.

ويتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ البرامج وسير العمل في مجال السكان في عام 2021 (E/CN.9/2022/6)، الذي أعدته شعبة السكان، لمحة عامة عن التقدم الذي أحرزته الشعبة في تنفيذ برنامج عملها. ويتناول التقرير تحليل الاتجاهات العالمية للخصوبة والوفيات والهجرة والتوسع الحضري وشيخوخة السكان؛ وإعداد التقديرات والإسقاطات السكانية العالمية؛ ورصد السياسات السكانية؛ وتحليل أوجه الترابط بين السكان والتنمية المستدامة؛ ونشر البيانات والمعلومات السكانية؛ والتعاون التقني مع الدول الأعضاء وتنمية قدراتها؛ والدعم المقدم للعمليات الحكومية الدولية، بسبل منها إعداد تقارير الأمين العام وغيرها من وثائق الهيئات التداولية، وتنظيم اجتماعات أفرقة الخبراء، ورصد الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

وألقت الكلمة الرئيسية للدورة في 25 نيسان/أبريل أستاذة الاقتصاد بجامعة ماساتشوستس أمهرست، الولايات المتحدة الأمريكية، جاياتي غوش. وشددت على أن الأزمات المتعددة في العالم ليست نتيجة للنمو السكاني، وقدمت بدلا من ذلك دليلا على الترتيبات الاجتماعية والاقتصادية الحالية للبشرية وكيف أنها خلقت عدم المساواة وزادتها. وأشارت إلى أن التفاوتات الاجتماعية والجنسانية والاقتصادية الكامنة هي أساس التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة ويلزم التصدي لها بشكل حاسم. وأقرت بالآثار الإيجابية لانخفاض الخصوبة وتباطؤ النمو السكاني في العديد من البلدان النامية، بينما أعربت أيضا عن قلقها إزاء استمرار الاحترار العالمي وتغير المناخ، وهي حالة تسببت فيها أساسا البلدان الغنية والأغنياء في جميع البلدان. وقالت إن من الأهمية بمكان وضع حد لبخس قيمة أعمال الرعاية، التي تضطلع بها النساء في المقام الأول؛ ومن المتوقع أن يزداد الطلب على الرعاية وسط التغيرات الديموغرافية المستقبلية والآثار الجديدة للكوارث والتحويلات المرتبطة بتغير المناخ. ودعت إلى وضع سياسات محددة وفورية لتمكين البلدان

من السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة بمزيد من الفعالية، وحددت "خطة جديدة متعددة الألوان" تأخذ في الحسبان الطبيعة والمناخ؛ وتعترف بالمخاوف المتزايدة بشأن المياه؛ وتعترف باقتصاد الرعاية وتمثله وتستثمر فيه؛ وتحد من التفاوتات الهائلة. ويجب أيضا أن يقود الإنفاق العام هذا الاقتصاد، وأن ينظم من أجل الصالح العام ويركز على إعادة التوزيع.

وفي 25 نيسان/أبريل أيضا، ناقش المشاركون في حلقة نقاش تفاعلية للخبراء تقارير الأمين العام بشأن البند 3 من جدول الأعمال. وأدار حلقة النقاش نائب الرئيس (كوت ديفوار)، وتضمنت عروضاً قدمها المشاركون في حلقة النقاش التالية أسماؤهم: رئيس فرع السياسات السكانية والتنمية، شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، خورخي برافو؛ ورئيسة فرع السكان والتنمية، الشعبة التقنية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، راشيل سنو؛ وموظف الشؤون الاقتصادية في مكتب نيويورك، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، موريتز ماير - إيويرت؛ ورئيسة التمكين الاقتصادي، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، جيمماه نجوكي. وأبرز المشاركون في حلقة النقاش إمكانات العائد الديمغرافي الذي يمكن أن ينجم عن انخفاض الخصوبة وما يرتبط به من زيادة في الحجم النسبي للسكان في سن العمل، إذا ما وضعت سياسات مناسبة. وسلطوا الضوء على أوجه عدم المساواة الاقتصادية وعدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تضطلع بها النساء، وزيادة مشاركتها في الاقتصاد غير الرسمي، وعدم إمكانية وصول الفقراء وسكان الريف إلى التجارة والأسواق. وأدت أزمة كوفيد-19 إلى تخفيضات في القطاع العام وتقلص عام في فرص العمل للنساء والشباب. وشدد المشاركون في حلقة النقاش على الحاجة إلى تحسين الفرص التعليمية، بما في ذلك فرص التعلم مدى الحياة؛ والحاجة إلى الاستثمار في القطاعات التي توظف النساء والشباب؛ والفوائد الاقتصادية للاستثمار في الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. ويلزم اتخاذ إجراءات لمكافحة الزيادات في أسعار الأغذية والطاقة الناجمة عن الأزمات العالمية الراهنة ولتخفيف عبء الديون. وأشاروا إلى أن البلدان المرتفعة الدخل مسؤولة عن الغالبية العظمى من انبعاثات غازات الدفيئة، في حين أن البلدان المنخفضة الدخل تتحمل عبء آثار تغير المناخ. وفي المناقشة التحوارية، أشار المتحدثون إلى آثار جائحة كوفيد-19 وارتفاع أعباء الديون على تحقيق الأهداف. واقتروا ألا تعتمد اللجنة على مقاييس النمو الاقتصادي التي تهمش النساء والفتيات، وسلطوا الضوء أيضا على المعلومات المغلوطة بوصفها عائقا أمام الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية.

وفي 26 نيسان/أبريل، عقدت حلقة نقاش لأصحاب المصلحة المتعددين عن مساهمة القضايا السكانية والإنمائية الرئيسية في الموضوع الرئيسي لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2022، "إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030"، تلتها مناقشة تحوارية. وأدار حلقة النقاش نائب الرئيس (السلفادور)، وتضمنت عروضاً قدمها المشاركون في حلقة النقاش التالية أسماؤهم: نائب وزير الصحة في ملاوي، إينوك فالي؛ ومقدمة البرامج التلفزيونية وسفيرة النوايا الحسنة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، كاتارينا فورتادو؛ والخبير الإحصائي العام والرئيس التنفيذي للإحصاءات، سيراليون، عثمان سنكوه؛ والمدير التنفيذي للجنة الوطنية للسكان والتنمية، الفلبين، خوان أنطونيو بيريز الثالث؛ والمؤسسة المشاركة لمنظمة "الشباب متحدون في العمل" والمنسقة العالمية للمجموعة الرئيسية للأطفال والشباب، داليا ماركيز. وبحث المشاركون في حلقة النقاش الكيفية التي يمكن بها أن يسهم تنفيذ برنامج العمل في التعافي من الجائحة وفي

إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدفان 4 (التعليم) و 5 (المساواة بين الجنسين)، اللذان سيتم استعراضهما في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022.

وناقش المشاركون في حلقة النقاش حقيقة أن جائحة كوفيد-19 أدت في العديد من البلدان إلى تآكل المكاسب التي تحققت في العقود السابقة في مجال القضاء على الفقر والجوع ونحو تحقيق حصول الجميع على الرعاية الصحية والتعليم. ويلزم بذل جهود أكبر لإنهاء العنف الجنساني وزواج الأطفال، اللذين تزايدتا خلال الجائحة في العديد من البلدان، وإعطاء الأولوية للوصول إلى وسائل آمنة وميسورة التكلفة وفعالة لتنظيم الأسرة، ولا سيما بين النساء والفتيات.

وتعني إعادة البناء بشكل أفضل أيضا معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية، بما في ذلك تلك المتعلقة بنوع الجنس، وضمان أن يكون لجميع شرائح المجتمع، ولا سيما المراهقون والشباب، دور في صياغة السياسات والبرامج التي تهمهم وتتعلق بمستقبلهم. وسلط الضوء أيضا على الحاجة إلى تحسين إدماج المسائل المتصلة بالسكان والتنمية في التعافي في مرحلة ما بعد الجائحة وفي التخطيط الإنمائي الوطني. ووصف عدة مشاركين في حلقة النقاش كيفية إدماج الفرص والتحديات المتصلة بالسكان والتنمية، بما في ذلك الفرص والتحديات المتعلقة بصحة الأم والطفل، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، في الاستعراضات الطوعية الوطنية. وشدد بعضهم على أهمية تعاون أصحاب المصلحة المتعددين واضطلاعهم بدور قيادي والتزامهم، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الحكومات المحلية والوطنية والمنظمات الدولية.

كما قدموا أفكارا متعمقة حول الكيفية التي يمكن بها للجان الفنية التابعة للمجلس، ولا سيما اللجنة الإحصائية ولجنة السكان والتنمية، أن تعمل معا بشكل أوثق لتحسين قاعدة الأدلة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف وغايات خطة عام 2030 وتعزيز القدرة الإحصائية للبلدان، ولا سيما في بلدان الجنوب.

وخلال المناقشة، تبادلت الدول الأعضاء وممثلو المجتمع المدني وجهات نظرهم بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن النتائج الإيجابية غير المتوقعة للجائحة دفع العديد من البلدان إلى تحسين استخدام التكنولوجيات الرقمية في نظمها للرعاية الصحية، ليس فقط لتتبع حجم الحالات الوبائية ولكن أيضا لتقديم خدمات محددة الأهداف بقدر أكبر. وفي هذا الصدد، وجه المشاركون في حلقة النقاش الانتباه أيضا إلى ضرورة سد الفجوة الرقمية القائمة بين البلدان الغنية والفقيرة وبين الأغنياء والفقراء، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأكد عدة مشاركين أيضا أهمية تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة وعدم العودة إلى الممارسات البيئية الضارة التي كانت متبعة قبل الجائحة.

وفي 27 نيسان/أبريل، استضافت اللجنة حلقة نقاش لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن الموضوع الخاص للدورة، "السكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع"، تلتها مناقشة تفاعلية. وأدارت حلقة النقاش نائبة الرئيس (هولندا) وشارك فيها المتحدثون التالية أسماؤهم: رئيس فريق النمو الشامل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منصور ندياي؛ ونائبة رئيس الجامعة لشؤون العلوم ومديرة معهد الإحصاء والديمقراطية بكلية إس جي إتش وارسو للاقتصاد، أغنيشكا كلون - دومينتشاك؛ والخبيرة الاقتصادية والباحثة والمديرة الوطنية السابقة للاقتصاد والمساواة والشؤون الجنسانية بوزارة الاقتصاد الأرجنتينية، مرسيدس دي أليساندرو؛ وأستاذة العمل الاجتماعي للطفل والأسرة بجامعة أكسفورد، لوسي

كلوفر؛ والباحث الأكاديمي بالمعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية، رومان هوفمان. واستعرض المشاركون في حلقة النقاش الصلات بين التغير الديمغرافي والنمو الاقتصادي، والفقر، وعدم المساواة بين الجنسين وأشكال عدم المساواة الأخرى، والبيئة، وتغير المناخ.

وناقش المشاركون في حلقة النقاش حقيقة أن انخفاض نسب الإعاقة وزيادة نسب السكان في سن العمل في البلدان النامية، عندما تدعمهما الاستثمارات في الأطفال والشباب، بما في ذلك التعليم الجيد وتنمية المهارات وتوفير فرص العمل اللائق، يمكن أن يسهما في النمو الاقتصادي المستدام والشامل. واستشهد المشاركون في حلقة النقاش بأثلة على برامج "النقد مع الرعاية" المحددة الأهداف، التي أثبتت فعاليتها من حيث التكلفة وفي تحسين الرفاه طوال الحياة. وبحث المشاركون في حلقة النقاش أيضا دور المرأة في المجال الاقتصادي، بما في ذلك السياسات المتعلقة بتوفير العمالة اللائقة والاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر ومكافأته، وهي أعمال تقوم بها المرأة في الغالب. وتتيح الحاجة إلى تطوير الهياكل الأساسية والاستثمار في اقتصاد الرعاية فرصة هامة لضمان حصول المرأة على العمل اللائق والحماية الاجتماعية لأسرتها.

وناقش المشاركون في حلقة النقاش حقيقة أن انخفاض نسب الإعاقة وزيادة نسب السكان في سن العمل في البلدان النامية، عندما تدعمهما الاستثمارات في الأطفال والشباب، بما في ذلك التعليم الجيد وتنمية المهارات وتوفير فرص العمل اللائق، يمكن أن يسهما في النمو الاقتصادي المستدام والشامل. واستشهد المشاركون في حلقة النقاش بأثلة على برامج "النقد مع الرعاية" المحددة الأهداف، التي أثبتت فعاليتها من حيث التكلفة وفي تحسين الرفاه طوال الحياة. وبحث المشاركون في حلقة النقاش أيضا دور المرأة في المجال الاقتصادي، بما في ذلك السياسات المتعلقة بتوفير العمالة اللائقة والاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر ومكافأته، وهي أعمال تقوم بها المرأة في الغالب. وتتيح الحاجة إلى تطوير الهياكل الأساسية والاستثمار في اقتصاد الرعاية فرصة هامة لضمان حصول المرأة على العمل اللائق والحماية الاجتماعية لأسرتها.

وسلط المشاركون في حلقة النقاش الضوء على تأثير الأزمات المركبة - التي تشمل تغير المناخ والنزاعات المسلحة وجائحة كوفيد-19 - على الفئات الأكثر تهميشا. وهناك حاجة إلى مجموعة من الإجراءات على الصعيد الفردية والوطنية والدولية لإحداث التغييرات المطلوبة في الأنماط الحالية للاستهلاك والإنتاج. وينبغي أن تستهدف سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية أشد السكان ضعفا، في حين ينبغي تقاسم تكلفة الاستثمارات في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه على نحو أكثر إنصافا داخل البلدان وفيما بينها. وفي الجزء التفاعلي، استفسر المتكلمون عن مواضيع من قبيل مراعاة العمل المنزلي غير المدفوع الأجر للمرأة، وسياسات العمالة في مرحلة ما بعد الجائحة لتسخير العائد الديمغرافي، والاعتبارات المتصلة بالنظم الغذائية وتغير المناخ، وإشراك أصوات الفئات المهمشة في المناقشة.

وفي 28 نيسان/أبريل، عُقدت حلقة نقاش للخبراء بشأن برنامج عمل الأمانة العامة في مجال السكان، تلتها مناقشة تفاعلية. وشارك في حلقة النقاش الخبراء التقنيون الوطنيون التالية أسماؤهم: مديرة إدارة السكان والتنمية، للجنة الوطنية للسكان، نيجيريا، مارغريت أديسون؛ والمديرة العامة للمركز الصيني لبحوث السكان والتنمية، خه دان؛ ورئيس المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، إدواردو ريوس - نيتو؛ ورئيسة فريق

البحوث، الديناميات السكانية العالمية والإقليمية، المعهد الاتحادي للبحوث السكانية، ألمانيا، إلكه لويسينغر. وأدار حلقة النقاش جون ويلموث، مدير شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

وأشار المشاركون في حلقة النقاش إلى التحديات السكانية الرئيسية في بلدانهم، بما في ذلك تغير الهياكل العمرية للسكان والتحديات المتنوعة التي تواجهها البلدان التي تمر بمراحل مختلفة من التحول الديمغرافي، مثل التحديات المتمثلة في ضمان حصول المراهقين والشباب في البيئات ذات الخصوبة العالية على الرعاية الصحية والتعليم، أو تلبية احتياجات الرعاية ومعالجة التغيرات في سوق العمل في سياق شيخوخة السكان. ولاحظ المشاركون في حلقة النقاش فائدة عمل شعبة السكان في معالجة القضايا السكانية الوطنية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك من خلال التوقعات السكانية في العالم، وحسابات التحويل الوطنية، وتوقعات التوسع الحضري في العالم، وبيانات أعداد المهاجرين الدوليين، والنمو السكاني العالمي والتنمية المستدامة، والعمل المتعلق بالاستجابات السياساتية لانخفاض الخصوبة، والعوائد الديموغرافية، وشيخوخة السكان. وأعربوا عن تأييدهم لزيادة تعزيز أنشطة التحليل والنشر التي تضطلع بها الشعبة. وأقر الخبراء بالتحديات التي ينطوي عليها أخذ آثار جائحة كوفيد-19 في الحسبان في التقديرات والإسقاطات المتعلقة بالخصوبة والوفيات والهجرة ومجموع السكان. وفي المناقشة التحوارية، شددت الوفود أيضا على التباين في الأوضاع الديمغرافية بين البلدان، وعلى قيمة مجموعات بيانات الشعبة، على سبيل المثال، بشأن تكوين الأسر المعيشية وترتيبات العيش، في فهم آثار كوفيد-19، والحاجة إلى تكثيف تنمية القدرات.

وأكدت الوفود في بياناتها خلال المناقشة العامة التزامها بتنفيذ برنامج العمل وخطة عام 2030. وأوجزوا الاتجاهات السكانية التي تم أخذها في الاعتبار عند وضع سياسات لدعم النمو الاقتصادي المستدام والشامل، بما في ذلك المخاوف المتعلقة بالهياكل العمرية للسكان. وشددوا أيضا على أهمية تسخير فرصة العائد الديمغرافي وتمكين الشباب من أن يكونوا في طليعة النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام بيئيا، مع تكييف نظم الصحة والمعاشات التقاعدية والرعاية الطويلة الأجل للمسنين. ومن الضروري حماية حقوق الإنسان، وتعزيز تنمية رأس المال البشري، وضمان الحماية الاجتماعية للجميع.

وسلط المندوبون الضوء على الانتكاسات في التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة بسبب جائحة كوفيد-19، لا سيما فيما يتعلق بالفقر وعدم المساواة والتعليم وعمالة المرأة والعنف الجنساني. وكانت الحاجة إلى تعزيز المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية موضوعا مشتركا، حيث دعا العديد من المتكلمين إلى تكثيف الجهود من أجل الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، وتنظيم الأسرة، والتتقيف الجنسي الشامل، وتشريعات مكافحة التمييز، وسياسات إجازة الأبوين، وزيادة الدعم للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. وشدد بعض المتكلمين على الدور المركزي للأسر في التنمية الاجتماعية. وشدد المتكلمون على أهمية توفير بيانات مصنفة وموثوقة في الوقت المناسب عن السكان. وشددت الوفود أيضا على أهمية تشجيع الإنتاج والاستهلاك المستدامين وتعزيز جهود التخفيف من آثار تغير المناخ.

وسجل نحو 195 ممثلا عن 93 منظمة غير حكومية معتمدة لدى المجلس أسماءهم لحضور الدورة السنوية. وقدم ما مجموعه 19 بيانا خطيا باسم فرادى المنظمات أو مجموعات المنظمات غير الحكومية في وقت مبكر جدا، وأدرجت ضمن الوثائق المعروضة على اللجنة. وإضافة إلى ذلك، أدلى 20 ممثلا عن المنظمات غير الحكومية ببيانات شفوية من أماكنهم في القاعة. وخلال المناقشة العامة، دعا

ممثلو المجتمع المدني إلى إتاحة الحصول على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، والتثقيف الجنسي الشامل القائم على الأدلة، وإعمال الحقوق الإنجابية. وأكدت منظمات غير حكومية تدافع عن الشباب والنساء والأسرة وتشجع على صياغة سياسات تراعي الأسرة في مجالات الإسكان والعمل والصحة والضمان الاجتماعي والتعليم على دور الأسرة في المجتمعات. وحث المدافعون عن حقوق الشباب على اتخاذ إجراءات بشأن تمكين الشباب وتعليمهم ومشاركتهم في صنع السياسات المتعلقة بالبرامج التي تؤثر عليهم. وشددت منظمات غير حكومية أخرى على الحاجة إلى ضمان الحماية الاجتماعية الشاملة، وجمع واستخدام بيانات مصنفة عن النشاط الاقتصادي، بما في ذلك أعمال الرعاية، وسن قوانين وتنفيذ سياسات لدعم حصول المرأة على العمل اللائق. واستشيرت المنظمات غير الحكومية أيضا خلال المشاورات غير الرسمية التي أُجريت بشأن مشروع القرار.

## المحتويات

الصفحة	الفصل
12	الأول - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي يوجّه انتباهه إليها . . . . .
12	ألف - مشروعا مقررین معروضان على المجلس لاعتمادهما . . . . .
14	باء - المسائل التي يوجه إليها انتباه المجلس . . . . .
26	الثاني - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى . . . . .
27	الثالث - مناقشة عامة: (أ) اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛ (ب) السكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع . . . . .
31	الرابع - تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان . . . . .
32	الخامس - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين للجنة . . . . .
33	السادس - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة والخمسين . . . . .
34	السابع - تنظيم الدورة . . . . .
34	ألف - افتتاح الدورة ومدتها . . . . .
34	باء - الحضور . . . . .
34	جيم - انتخاب أعضاء المكتب . . . . .
35	دال - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال . . . . .
35	هاء - الوثائق . . . . .
36	المرفقان
36	الأول - قائمة الوثائق المعروضة على لجنة السكان والتنمية في دورتها الخامسة والخمسين . . . . .
37	الثاني - وقائع الجلسات غير الرسمية الافتراضية للجنة السكان والتنمية في دورتها الخامسة والخمسين . . . . .

## الفصل الأول

### المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي يوجّه انتباهه إليها

#### ألف - مشروعا مقررین معروضان على المجلس لاعتمادهما

1 - توصي اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروعين التالينين:

#### مشروع المقرر الأول

تقرير لجنة السكان والتنمية عن دورتها الخامسة والخمسين وجدول الأعمال المؤقت والوثائق لدورتها السادسة والخمسين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) يحيط علما بتقرير لجنة السكان والتنمية عن دورتها الخامسة والخمسين<sup>(1)</sup>؛

(ب) يقرّ جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة السادسة والخمسين للجنة، على النحو المبين أدناه:

#### جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين للجنة ووثائقها

1 - انتخاب أعضاء المكتب<sup>(2)</sup>.

2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

#### الوثائق

جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين للجنة

مذكرة من الأمانة العامة بشأن تنظيم أعمال الدورة

3 - مناقشة عامة:

(أ) اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

على الصعد العالمي والإقليمي والوطني؛

(ب) السكان والتعليم والتنمية المستدامة.

(1) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2022، الملحق رقم 5 (E/2022/25).

(2) وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 213/2005، ستعقد اللجنة، بعد اختتام دورتها الخامسة والخمسين مباشرة، الجلسة الأولى من دورتها السادسة والخمسين لغرض واحد هو انتخاب رئيس اللجنة الجديد وأعضاء المكتب الآخرين، وذلك وفقا للمادة 15 من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس.

## الوثائق

- تقرير الأمين العام عن السكان والتعليم والتنمية المستدامة
- تقرير الأمين العام عن البرامج والتدخلات المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في سياق السكان والتعليم والتنمية المستدامة
- تقرير الأمين العام عن تدفق الموارد المالية من أجل المساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
- 4 - تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان.

## الوثائق

- تقرير الأمين العام عن تنفيذ البرامج وسير العمل في مجال السكان في عام 2022: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
- مذكرة من الأمانة العامة بشأن الخطة البرنامجية لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021: البرنامج الفرعي 5، السكان، من البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية<sup>(3)</sup>
- 5 - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والخمسين للجنة.

## الوثائق

- مذكرة من الأمانة العامة تتضمن جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والخمسين للجنة
- 6 - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السادسة والخمسين.

## مشروع المقرر الثاني

### دورة استعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يشير إلى قراره 25/2016 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2016 ومقرره 260/2017 المؤرخ 7 تموز/يوليه 2017، وإلى قرارات الجمعية العامة 188/52 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 1997 و 234/65 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2010 و 303/73 المؤرخ 28 حزيران/يونيه 2019، يقرر أن تعود لجنة السكان والتنمية إلى دورتها الخمسية التقليدية لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية<sup>(4)</sup> وإسهامه في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030<sup>(5)</sup>، في إطار برنامج عمل متعدد السنوات يتسق مع الموضوع الرئيسي للمجلس وللمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود تحت رعاية المجلس، ويدعو الجمعية إلى عقد مناسبة تذكارية في السنوات التي تجري فيها اللجنة استعراضاً شاملاً لبرنامج العمل.

(3) من المقرر الانتهاء من إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 في النصف الأول من عام 2022.

(4) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، 5-13 أيلول/سبتمبر 1994 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(5) قرار الجمعية العامة 1/70.

## باء - المسائل التي يوجه إليها انتباه المجلس

2 - اعتمدت اللجنة القرار والمقرر التاليين ويُوَجَّه انتباه المجلس إليهما:

### القرار 1/2022

السكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع

#### إن لجنة السكان والتنمية،

إن **تؤكد من جديد** برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية<sup>(6)</sup> والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذه<sup>(7)</sup>، والإعلان الصادر بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية<sup>(8)</sup>، والقرارات السابقة للجنة السكان والتنمية،

**وإن تشير** إلى نتائج الاجتماعات والمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرفيعة المستوى التي عقدتها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والميادين المتصلة بها، وإلى إعلان ومنهاج عمل بيجين<sup>(9)</sup>، وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية<sup>(10)</sup>،

**وإن تؤكد من جديد** قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه الجمعية مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وأكدت التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة تنفيذًا كاملاً بحلول عام 2030 بما يضمن عدم ترك أحد خلف الركب، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

**وإن تؤكد من جديد أيضًا** خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية<sup>(11)</sup>، واتفاق باريس<sup>(12)</sup> المعتمد في إطار اتفاقية

(6) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، 5-13 أيلول/سبتمبر 1994 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(7) قرار الجمعية العامة د-21/2، المرفق.

(8) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2019، الملحق رقم 5 (E/2019/25)، الفصل الأول، الفرع باء.

(9) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، 4-15 أيلول/سبتمبر 1995 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار 1، المرفقان الأول والثاني.

(10) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، 6-12 آذار/مارس 1995 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار 1، المرفقان الأول والثاني.

(11) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

(12) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق.

الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ<sup>(13)</sup>، وقرارات الاتفاقية الإطارية واتفاق باريس ذات الصلة، بما في ذلك ميثاق غلاسكو للمناخ، والخطة الحضرية الجديدة<sup>(14)</sup>، وإطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030<sup>(15)</sup>، والإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة<sup>(16)</sup>، وكذلك الوثائق الختامية الرئيسية المتعلقة بالبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة،

**وإنّ تشير** إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>(17)</sup>، وإلى التزامات الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>(18)</sup>، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(19)</sup>، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة<sup>(20)</sup>، واتفاقية حقوق الطفل<sup>(21)</sup>، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(22)</sup>، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري<sup>(23)</sup>، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم<sup>(24)</sup>،

**وإنّ يساورها بالغ القلق** من أن الاختلالات الخطيرة التي ألحقتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بالمجتمعات والاقتصادات والعمالة وظروف العمل والتعليم الجيد والنظم الصحية والتجارة العالمية وسلاسل الإمداد والسفر، وكذلك بالنظم الزراعية والصناعية والتجارية، إلى جانب تأثيرها الشديد في أسعار الأغذية وحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، تتسبب في تفاقم أوجه الضعف وعدم المساواة، وتؤثر تأثيرا مدمرا في التنمية المستدامة والاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك على سعد القضاء على الفقر، وسبل العيش، والقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية، وتوافر فرص العمل اللائق للجميع، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، والقضاء على جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجسدي والعنف العائلي والعنف المرتكب في السياقات الرقمية، والأمن الغذائي والتغذية، وتوافر فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، وتوافر مياه الشرب المأمونة بتكلفة ميسورة، وتوافر خدمات الصرف الصحي بشكل واف وعادل، بما في ذلك لإدارة الصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث، وإدارة المواد الكيميائية والنفايات بالأساليب السليمة بيئيا، وخاصة لأولئك الأشد فقرا وضعفا والأكثر تخلفا عن الركب، ولا سيما في البلدان النامية، بما في ذلك البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة وتلك التي تواجه تحديات محدّدة، مما يطرح أمامها صعوبات أكبر ويتطلب بذل جهود إضافية لتحقيق جميع أهداف التنمية

(13) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(14) قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق.

(15) قرار الجمعية العامة 283/69، المرفق الثاني.

(16) قرار الجمعية العامة 2/74.

(17) قرار الجمعية العامة 217 ألف (د-3).

(18) انظر قرار الجمعية العامة 2200 ألف (د-21)، المرفق.

(19) المرجع نفسه.

(20) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1249, No. 20378.

(21) المرجع نفسه، المجلد 1577، الرقم 27531.

(22) المرجع نفسه، المجلد 2515، الرقم 44910.

(23) المرجع نفسه، المجلد 660، الرقم 9464.

(24) المرجع نفسه، المجلد 2220، الرقم 39481.

المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده بحلول عام 2030، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام،

**وإذ تعرب عن قلقها** لأن تغير المناخ له بالفعل آثار ضارة وغير متناسبة على البلدان النامية والمجتمعات المحلية والمهمشة والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، والنساء والأطفال، والمهاجرين والشعوب الأصلية، وعلى سبل عيشهم<sup>(25)</sup>، مما يؤثر في نهاية المطاف على مئات الملايين من الناس، وإذ تكرر تأكيد الضرورة الملحة إلى اتخاذ إجراءات لإنهاء الممارسات التي تؤثر سلبا على البيئة، وبناء القدرة على الصمود، وتوسيع نطاق توفير التمويل المناخي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، ولا سيما لأولئك الأشد فقرا والذين يعيشون في أوضاع هشّة، عن طريق الاستثمار في نظم الإنذار المبكر وبرامج الوقاية والتأهب، وتوفير التمويل الطويل الأجل الذي يمكن التنبؤ به لهذه النظم والبرامج، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث، وخاصة في إطار استراتيجيات التكيف والتخفيف من المخاطر، وتحسين تقييمات المخاطر المشتركة واستراتيجيات إدارة المخاطر من أجل الحد من آثار الكوارث الطبيعية وتكلفتها لمعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ في النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، ولا سيما بالنسبة لجميع النساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين والمنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والريفية، ولكفالة التصدي السريع والفعال للآثار الضارة لتغير المناخ، فضلا عن الكوارث وما يتصل بها من حالات نزوح، بما يلزم الاحتياجات المحلية والوطنية،

**وإذ تشير** إلى الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتغطية الصحية الشاملة، الذي أعيد فيه تأكيد حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، دون تمييز من أي نوع، وأُعرب فيه عن إدراك أن التغطية الصحية الشاملة أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ليس ما يتعلق منها بالصحة والرفاه فحسب، بل أيضا ما يتعلق منها بجملّة أمور تشمل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وكفالة إمكانية الحصول على التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وتوفير العمل اللائق والنمو الاقتصادي، والحد من أوجه عدم المساواة، وضمان وجود مجتمعات عادلة وجامعة يعمها السلام، وبناء الشراكات وتعزيزها،

**وإذ تسلّم** بأن العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع دون تمييز من أي نوع، اقترانا بنظم وتدابير الحماية الاجتماعية للجميع، وتحقيق المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله، والقضاء على السخرة، هي من بين العناصر الرئيسية للنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، ولكفالة توفير مستوى معيشي لائق، وهي تيسر تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة،

**وإذ تسلّم أيضا** بأن جميع النساء والفتيات يضطعن بدور حيوي بوصفهن عوامل للتغيير من أجل التنمية، وإذ تعترف بأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات والقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضدّهن أمر حاسم الأهمية للتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإذ تسلّم كذلك بأن النساء والفتيات يتحملن نصيبا غير متناسب من أعباء الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر وبأن المرأة تقضي وقتا أقل في الاضطلاع بالعمل المدفوع الأجر، وبأن هذا التوزيع غير المتكافئ لأعباء الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر يسهم في إلقاء أعباء أكبر فيما يتعلق

(25) استنادا إلى الهدف 13 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

بتدبير الوقت على كاهل المرأة طوال حياتها ويحد إلى حد كبير من مشاركتها في الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومن تمكينها واستقلالها اقتصاديا،

**وإذ تعترف** بأهمية تحقيق أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج، وبأن ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك من خلال استخدام الموارد بكفاءة واتباع نهج سياساتية اقتصادية مستدامة، يمكن أن تشكل وسائل فعالة وكفؤة من حيث التكلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية، والحد من الأثار البيئية، والنهوض برفاه الإنسان،

**وإذ تلاحظ بقلق بالغ** أن الهدف العالمي المتمثل في القضاء على الفقر بحلول عام 2030 يفتل من بين أيدينا، وأن الأثر المتعدد الأبعاد لجائحة كوفيد-19 قد فاقم هذه الحالة، حيث دفع أكثر من 100 مليون شخص إلى الفقر المدقع منذ تفشي الجائحة، مما أدى إلى قلب مسار التقدم المحرز على مدى عقود، وأن أكثر من 60 في المائة من السكان العاملين في العالم ما زالوا منخرطين في الاقتصاد غير الرسمي، الذي تُمثل فيه النساء تمثيلا زائدا، وغالبا ما يفقدون إلى الحماية بموجب حقوق العمال والحماية الاجتماعية وظروف العمل اللائقة، أو لا يستطيعون ممارسة تلك الحقوق، ويتعرضون لخطر الإيذاء والمضايقة والاستغلال،

**وإذ تؤكد من جديد** أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر التحديات التي يواجهها العالم اليوم، بما في ذلك في أفريقيا، وفي أقل البلدان نموا، وفي البلدان النامية غير الساحلية، وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية، وفي بعض البلدان المتوسطة الدخل، وكذلك البلدان التي تمر بحالات النزاع وما بعد النزاع، وإذ تؤكد من جديد أيضا الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة،

**وإذ تؤكد من جديد أيضا** أن التجارة الدولية تشكل محركا للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر، كما تساهم في تعزيز التنمية المستدامة، وأنه يتعين دعم جهود التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، بوسائل منها إنشاء نظام للتجارة العالمية ونظم نقدية ومالية تتسم بالتجانس ويدعم بعضها بعضا،

**وإذ تؤكد** أن الدور الذي تؤديه مباشرة الأعمال الحرة والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك في حفز النمو على نحو يشمل الجميع في المجال الاقتصادي، يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى في مرحلة التعافي من كوفيد-19 وما بعدها، وإذ تشدد على الحاجة إلى ضمان سير العمل العادي للأسواق المفتوحة وترابط سلاسل الإمداد العالمية،

**وإذ تقر** بضرورة مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول كأحد مصادر تمويل التنمية بهدف تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام،

**وإذ تؤكد من جديد** الحق في التعليم، وإذ تسلّم بدور التعليم الجيد النوعية الشامل والمنصف على جميع المستويات والتعلم مدى الحياة من أجل التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع، بما في ذلك التعلم عن بعد، وبأنه على الرغم من التقدم المحرز نحو تعميم التعليم الابتدائي والثانوي في جميع أنحاء العالم، فقد تعطل التعليم المدرسي بشدة بسبب جائحة كوفيد-19، مما أثر بوجه خاص على الأطفال، ولا سيما الفتيات، وعلى الشباب، وعلى أولئك الذين يعيشون أوضاعا هشة،

**وإذ تسلّم** بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تتيح فرصا جديدة، كما تطرح تحديات جديدة، وبالضرورة الملحة للتصدي للعقبات الكبرى التي تواجهها البلدان النامية في تيسير الوصول إلى التكنولوجيات

الجديدة، وإذ تشدد على ضرورة التصدي للتحديات السائدة من أجل سد الفجوات الرقمية، سواء بين البلدان أو داخل كل بلد على حدة وبين المرأة والرجل وبين الفتيات والفتيان، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الفجوات القائمة على السن والإعاقة، وعلى ضرورة تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وإذ تشير إلى ضرورة التأكيد على نوعية الوصول من أجل سد الفجوات الرقمية والمعرفية، باستخدام نهج متعدد الأبعاد وشامل للجميع يشمل مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والسرعة والاستقرار ويُسر التكاليف واللغة والتدريب وبناء القدرات والمحتوى المحلي والسلامة والتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة،

**وإذ تشدد** على أن قضايا السكان مترابطة مع التنمية المستدامة على الصعيد دون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي، وإذ تكرر، في هذا الصدد، تأكيد أن تحقيق عائد ديمغرافي يتطلب وضع سياسات وطنية وتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية للاستثمار والعمل اللائق والتنمية الاقتصادية المطردة والشاملة للجميع والمستدامة ومواصلة إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ومشاركتها الكاملة فيه،

**وإذ تسلّم** بأن المراهقين والشباب في جميع البلدان يشكلون عناصر فاعلة رئيسية للتغيير في تعزيز التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والابتكار التكنولوجي، وإذ تسلّم بالحاجة إلى زيادة مشاركة الشباب في التغيير الاجتماعي وإتاحة فرص متكافئة للشباب للمساهمة في التغيير الاجتماعي، بما في ذلك توفير الموارد للمبادرات المجتمعية التي يقودها الشباب،

**وإذ تقر** بأن ازدياد نسبة كبار السن بين السكان سيظل يؤثر في جميع جوانب المجتمع، بما في ذلك أسواق العمل والأسواق المالية، والنظم الضريبية، والطلب على السلع والخدمات، مثل التعليم والإسكان والصحة والرعاية الطويلة الأجل والحماية الاجتماعية والنقل والمعلومات والاتصالات، وكذلك الصلة بين الأجيال، وإذ تشدد على أهمية اتخاذ إجراءات متعددة القطاعات من أجل كفالة تمتع كبار السن بالصحة، وإذ تسلّم بأهمية كفالة تمكينهم، على قدم المساواة مع غيرهم، من التمتع الكامل والفعلي بما هو مفروض لهم من حقوق الإنسان ومن تنمية إمكاناتهم البشرية على الوجه الأكمل،

**وإذ تسلّم** بأن الصحة، بما في ذلك الصحة العقلية، شرط مسبق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإذ تدرك أن الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية من المتطلبات الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والوفاء بالالتزامات العالمية والإقليمية والوطنية على صعيد التنمية المستدامة،

**وإذ تعرب عن القلق** من أنه، على الرغم من التقدم المحرز نحو تحقيق التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، لا تزال هناك فجوات كبيرة في تنفيذه، وإذ تلاحظ في هذا الصدد الالتزامات الطوعية من جانب الدول الأعضاء بمواصلة تنفيذ برنامج العمل وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإذ تشجع الدول الأعضاء على اتخاذ مزيد من الإجراءات لتنفيذها في سياق عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

**وإذ تشدد** على أن البيانات الديمغرافية الموثوقة والآنية والعالية الجودة والمتيسرة والمصنفة يجب أن تكون محور تركيز أي جهد يبذل لتعزيز النظم الإحصائية لأغراض استعراض ومتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى أهمية جمع وتحليل ونشر إحصاءات وبيانات سكانية موثوقة عالية الجودة وحسنة التوقيت ومصنفة حسب الدخل والجنس والعمر والعرق والأصل الإثني وحالة الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي وغير ذلك من الخصائص ذات الأهمية في السياقات

الوطنية لتصوغ جميع البلدان سياساتها، وإذ تلاحظ في هذا الصدد المساهمة الهامة للبيانات السكانية في التقييم المقبل لحالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المقرر عقده في عام 2024،

1 - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن السكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع<sup>(26)</sup>، وتقرير الأمين العام عن البرامج والتدخلات الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في سياق المسائل المتعلقة بالسكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع<sup>(27)</sup>؛

2 - **تؤكد من جديد** ما لكل بلد من حق سيادي في تنفيذ توصيات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أو المقترحات الأخرى الواردة في هذا القرار، بما يتفق مع القوانين الوطنية والأولويات الإنمائية، ومع إيلاء الاحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية لشعبه، وبما يتفق مع حقوق الإنسان الدولية المعترف بها عالمياً؛

3 - **تؤكد من جديد أيضاً** برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذه ونتائج عمليات استعراضه، وتلاحظ الوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض الإقليمية، مشددة على أن الوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض الإقليمية تقدم إرشادات مرتبطة بالسياق الإقليمي المحدد بشأن السكان والتنمية لكل منطقة من المناطق التي اعتمدت الوثائق الختامية المعنية؛

4 - **تهيب** بالحكومات أن تتخذ تدابير محددة من أجل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذه، وكذلك إعلان ومنهج عمل بيجين، وهي صكوك مرتبطة على نحو متكامل بالجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، والحريات الأساسية وحمايتها وتعزيزها، والحد من التفاوتات بين البلدان وداخلها، وتحقيق التنمية المستدامة، وتشدّد على ما يتسم به جميع الديناميات السكانية من أهمية للتنمية، بما في ذلك لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030<sup>(28)</sup> وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛

5 - **تسلم** بأن النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمطرد والمنصف، بما في ذلك التصنيع المستدام، أمر لا غنى عنه للقضاء على الفقر والجوع، وبخاصة في البلدان النامية، والتصدي للتفاوتات بين البلدان وداخلها، وتؤكد ضرورة تكملة الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد بتهيئة بيئة دولية مؤاتية وبكفالة قدر أكبر من الاتساق بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية على جميع المستويات؛

6 - **تسلم أيضاً** بأن أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة هي المحركات الرئيسية لاستنفاد الموارد الطبيعية وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث وسوء التغذية، وتعيّد بالتالي تأكيد التزامها بإجراء تغييرات جوهرية في الطريقة التي تتبناها المجتمعات في إنتاج واستهلاك السلع والخدمات، بطرق منها استخدام الموارد بكفاءة واتباع نهج سياساتية اقتصادية مستدامة، وتشجيع أنماط عيش تكون أكثر

(26) E/CN.9/2022/2.

(27) E/CN.9/2022/3.

(28) قرار الجمعية العامة 1/70.

مرونة واستدامة، بما فيها أنماط العيش المنسجمة مع الطبيعة، وتحثُّ المجتمع الدولي على مواصلة دعم البلدان النامية في تعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية لتنتقل إلى الأخذ بأنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة؛

7 - **تؤكد من جديد** أنّ التضامن بين الأجيال عنصرٌ أساسي ليحتضن المجتمع أفرادَه من جميع الأعمار، بما في ذلك الشباب وكبار السن، وليكون عادلاً تجاههم، وأنّ التضامن شرطٌ أساسي أيضاً من شروط التماسك الاجتماعي ومن الأسس التي تقوم عليها نظم الرفاه والرعاية الرسمية وغير الرسمية، وأن تغبّر الظروف الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية قد يتطلب تعديل نظم المعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي والصحة والرعاية الطويلة الأجل، بما في ذلك تعديلها لكفالة مراعاتها الاعتبارات الجنسانية والعمرية، وتشجّع الدول الأعضاء في هذا الصدد على اعتماد سبل فعالة للحد من الفقر والحيولة دون انتقال الفقر من جيل إلى جيل عن طريق اتخاذ تدابير توفر الحماية الاجتماعية مثل منح كبار السن معاشات تقاعدية وتوفير التحويلات النقدية والمساعدة السكنية واستحقاقات الأطفال والتخفيضات الضريبية؛

8 - **تشدّد** على ضرورة النهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما من أجل تغيير طريقة تفكيرنا وشعورنا وتصرفنا حيال مسائل السن والشيخوخة، وضمان قيام المجتمعات المحلية بتدعيم قدرات كبار السن، والنهوض بالصحة عن طريق تنفيذ ما يلزم من تدابير سياسية، من ضمنها إنكاء الوعي بأساليب العيش الصحية والإمام بأساسيات المعرفة الصحية وتعزيز السلامة والصحة المهنتين على مدى الحياة، وتقديم الرعاية المتكاملة والخدمات الصحية الأولية المراعية لاحتياجات كبار السن، وتمكين من يحتاجون منهم إلى الرعاية الطويلة الأجل من الحصول عليها؛

9 - **تؤكد** أنّ العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع هما من العناصر الرئيسية للتنمية المستدامة، وينبغي أن يكونا من أولويات السياسات الوطنية والتعاون الدولي، وأنّ على الدول الأعضاء أن تهيئ الظروف اللازمة ليتحقّق نمو اقتصادي مستدام ومطرّد يشمل الجميع وليعمّ الازدهار ولتتاح العمالة الكاملة والمنتجة وليتوفّر العمل اللائق للجميع دون تمييز من أي نوع، بما في ذلك المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة، وتعزيز الحوار الاجتماعي بالاقتران مع توفير الحماية الاجتماعية، وذلك مع مراعاة اختلاف مستويات التنمية والسياسات الوطنية؛

10 - **تقرّر** بأن الاستثمار والابتكار في القطاع الاجتماعي، ولا سيما في جهود توفير خدمات تعليمية وصحية جيدة لفائدة الجميع، يُسهمان في تخفيف وطأة الفقر والحد من التفاوتات، وفي التمتع بحقوق الإنسان، ويُعززان تنمية الموارد البشرية، وتُشجّع على بذل مزيد من الجهود لزيادة الاستثمار في هذه المجالات عبر تدابير منها توفير خدمات تعليمية منصفة لفائدة الجميع وتعميم الاستفادة من الرعاية الصحية على الجميع، وتحيطُ علماً في هذا الصدد بمبادرة الأمين العام لعقد مؤتمر القمة بشأن إحداث تحول في مجال التعليم في أيلول/سبتمبر 2022، وتُشير إلى أن الموضوع الخاص للدورة السادسة والخمسين للجنة السكان والتنمية سيكون هو "السكان والتعليم والتنمية المستدامة"؛

11 - **تحثُّ** الدول الأعضاء على تعميم الأخذ بمنظور جنساني في جميع الجهود المبذولة على الصعيدين الإنمائي والإنساني، مع التسليم بأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات هما هدفاً مشتركاً في منتهى الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة وللجهود المبذولة من أجل مكافحة الجوع والفقر والمرض، وعلى تعزيز السياسات والبرامج التي تسعى إلى كفالة مشاركة النساء وتوليهن القيادة على نحو تامّ ومتساوٍ ومجدٍ في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارهن

فاعلات على قدم المساواة مع الرجل وإلى توسيع نطاق هذه المشاركة والقيادة، وزيادة إمكانية حصولهن على جميع الموارد اللازمة لممارستهن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتمتعهن بها على نحو تام، بالفضاء على جميع أشكال التمييز وبيزالة الحواجز التي ما زالت تعترضهن، بطرق منها توفير سبل حصولهن على خدمات تعليمية جيدة منصفة وشاملة لهن، على جميع المستويات، وعلى فرص للتعلم مدى الحياة، وكفالة استفادتهن على قدم المساواة من العمالة الكاملة والمنتجة وفرص العمل اللائق المتاحة للجميع، وتعزيز استقلالهن وتمكينهن من الناحية الاقتصادية؛

12 - تحثُ الدول على أن تعزز الجهود الرامية إلى تسريع وتيرة انتقال المرأة من العمالة غير النظامية إلى العمالة النظامية، بما في ذلك إتاحة العمل اللائق، والمساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة، وتحسين الأجور، وإرساء سياسات للحماية الاجتماعية، وتوفير خدمات اجتماعية جيدة وميسورة التكلفة يسهل الحصول عليها، بما في ذلك تقديم الدعم في رعاية الأطفال مثل منح إجازات مدفوعة الأجر لرعاية الأطفال وبدل إعالة الطفل، وتوفير خدمات الحضانة والرعاية، وخدمات رعاية الأطفال والأمهات، وإجازات الأمومة أو الأبوة، وهو ما سيمكّن من تحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية، وأن تتخذ جميع التدابير المناسبة ليتم فعلياً تقديرُ أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء والفتيات في الغالب والاعترافُ بها وتقليلها ودفع مقابل عليها وإعادة توزيع أعبائها توزيعاً منصفاً، بطرق منها مناهضة القوالب النمطية الجنسانية والأعراف الاجتماعية السلبية، والاستثمار في اقتصاد للرعاية يكون مستداماً ومرناً، واتخاذ خطوات لقياس قيمة هذه الأعمال من أجل تحديد مساهمتها في الاقتصاد الوطني؛

13 - تحثُ الحكومات والمجتمع الدولي على كفالة تمتع الشباب، على أساس منصف وشامل، بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية عن طريق تمكينهم من الحصول على خدمات صحية واجتماعية مستدامة دون إكراه أو تمييز، وإزالة جميع أنواع الحواجز التي تحول دون قدرة المراهقين والشباب على حماية صحتهم، وتحثُ الحكومات أيضاً على التصدي لارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة والعمالة غير المستقرة والعمالة غير النظامية في أوساط الشباب، وتوفير التعليم أو التدريب عن طريق وضع وتنفيذ سياسات محلية ووطنية محددة الأهداف ومتكاملة تتعلق بعمالة الشباب من أجل إيجاد فرص العمل اللائق على نحو شامل للجميع ومستدام يطبعه الابتكار، وتحسين الأهلية للتوظيف، وتنمية المهارات، وتوفير برامج للإرشاد، وزيادة الدعم التقني والمالي، وتوفير التعليم والتدريب المهنيين، والقيام بفعالية بتقديم الدعم وبالإستثمار في مجال زيادة مشاركة الشباب والمنظمات التي يقودها الشباب والتي تركز على الشباب في الصياغة، حسب الإقتضاء، للاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية التي تؤثر على الشباب وفي اتخاذ القرارات بشأنها وتنفيذها ورصدها وتقييمها، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق تنمية شاملة للجميع ومنصفة ومستدامة من أجل الأجيال الحالية والمقبلة؛

14 - تؤكدُ من جديدُ الالتزامَ بتخفيض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وتؤكدُ من جديدُ أيضاً المساهمات الإيجابية التي يقدمها المهاجرون في تحقيق النمو والتنمية المستدامة الشاملين للجميع في بلدانهم الأصلية وبلدان العبور والمقصد، وفي جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، وأهمية تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وأمن ونظامي ومسؤول، وأهمية دعم عمل العمال المهاجرين في بيئات عمل آمنة ومأمونة، بطرق منها تنفيذ سياسات هجرة مخطط لها وحسنة الإدارة، وتلتزمُ من جديدُ بالتعاون على الصعيد الدولي من أجل ضمان هجرة منظمة وآمنة

ونظامية بشكل ينطوي على كفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية لجميع المهاجرين بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين؛

15 - **تلتزم من جديد** بدعم الأخذ بنظام تجاري متعدد الأطراف يكون عالمي النطاق ومبنياً على القواعد ويتسم بالانفتاح والشفافية وإمكانية التنبؤ والشمول والإنصاف وعدم التمييز في إطار منظمة التجارة العالمية، وهو ما من شأنه أن يؤدي دوراً حاسماً في حفز النمو والتنمية في الميدان الاقتصادي في جميع أنحاء العالم بما يعود بالنفع على جميع البلدان التي تمر بأي من مراحل التنمية في طريقها نحو تحقيق التنمية المستدامة؛

16 - **تدعم** دورَ المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل للجميع، وأهمية أن يُتاح للجميع ما يلزم من تدريب لتنمية المهارات، ولا سيما الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ورؤاد الأعمال؛

17 - **تقرّر** بالدور الهام للمجتمعات الريفية في سياق تحقيق نمو اقتصادي مطرد وشامل للجميع، وتشجّع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والأطراف الشريكة الأخرى على وضع برامج تعزز إيجاد فرص العمل اللائق في المناطق الريفية وتزيد من الاستثمار في الأنشطة الزراعية وفي ما يرتبط بها من أنشطة غير زراعية؛

18 - **تقرّر أيضاً** بما يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تقوم به من دور في توفير حلول جديدة لمواجهة التحديات الإنمائية، وخاصة في سياق العولمة وجائحة كوفيد-19، وبقدرتها على تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمنصف والتنمية المستدامة، والقدرة التنافسية، وإمكانية الحصول على المعلومات والمعارف، والتجارة والتنمية، والقضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وبناء على ذلك تؤكد مجدداً التزامها بسد الفجوة الرقمية، بما فيها الفجوة الرقمية بين الجنسين، وتهيبُ بالدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية أن تتخذ سياسات لسد الفجوة الرقمية، سواء بين البلدان أو داخلها، وأن تسرّع وتيرة جهودها في سبيل ذلك، وأن تتصدى للتحديات المرتبطة بالدراية والمهارات الرقمية والتدريب والتوعية، كتدبير يهدف إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي للجميع، مع التركيز على الأطفال، وبالأخص الفتيات، وعلى الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمجتمعات الريفية والنائية والمهاجرين والشعوب الأصلية، دونما تمييز؛

19 - **تشجّع** الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية على أن تعطي دفعة للدور الحفاز الذي تؤديه التكنولوجيات الرقمية وإمكانية استخدام الإنترنت والقدرة على الاتصال الإلكتروني وتعميم التكنولوجيا الرقمية في الحد من أثر جائحة كوفيد-19 من حيث توفر فرص التعلم مدى الحياة والتعليم الجيد ومن حيث الصحة والاتصالات والتجارة والتعافي الاقتصادي، وأن تتيح سبيلاً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع السعي في الوقت نفسه إلى معالجة الفجوات الرقمية بين البلدان والمناطق ودخلها؛

20 - **تشددُ** على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع جميع أشكال التمييز والعنف، بما فيه العنف الجنسي والجنساني، والقضاء عليها، بما في ذلك في بيئة العمل، من خلال تعزيز الآليات المؤسسية والأطر القانونية وتطبيقها، بالنظر إلى أن جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات في الأماكن الخاصة والعامة، بما في ذلك في السياقات الرقمية، تُشكّل عبئاً كبيراً أمام تمكين النساء والفتيات وتتمتعن الاجتماعية والاقتصادية وتمتعن بحقوق الإنسان الواجبة لهن وهي عبئاً لم يتمكّن أي بلد من تداركها،

وتشجّع على اعتماد تدابير وقائية محددة لحماية جميع النساء والفتيات والشباب والأطفال من العنف والإيذاء والإهمال والاعتداء الجنسي والاستغلال والتحرش والاتجار بالأشخاص، وعمل الأطفال، والسخرة، والممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، مع مراعاة الحاجة إلى التصدي للأعراف الاجتماعية السلبية والحوازر الهيكلية والقوالب النمطية الجنسانية التي تؤثر على المرأة في بيئة العمل، ووضع وتنفيذ تدابير لتشجيع عودة ضحايا العنف والناجين منه إلى سوق العمل؛

21 - تُقَرَّر بأن الاستثمارات في الصحة والتغذية في جميع الأعمار تدرّ عوائد إنمائية مرتفعة وتحقّق فوائد فريدة من نوعها من حيث كسب النساء الدخل على مدى الحياة، ومن حيث القضاء على الفقر، والرفاه الاقتصادي للأسر المعيشية والمجتمعات المحلية، وتهيبُ بالدول الأعضاء أن تضمن حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك لأغراض تنظيم الأسرة والتزوّد بالمعلومات والتثقيف، وأن تضمن التنفيذ الكامل والفعال لمنهاج عمل يبيّن وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأن تكفل حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتمتّعهم بالحقوق الإنجابية؛

22 - تُوكَّد أنّ تحقيق العائد الديمغرافي والاستفادة منه يقتضيان زيادة ومواصلة الاستثمار في تدابير تمكين النساء والفتيات والشباب، وتوفير بيئة تمكّن من الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان الواجبة لهم ولقدراتهم، ولا سيما توفير خدمات تعليمية جيدة ومنصفة للفتيات وتشملهنّ جميعهنّ وخدمات صحة وتغذية الأم والوليد والطفل، وتلبية احتياجات النساء غير الملتهبة من خدمات تنظيم الأسرة، والاستثمار كذلك في التدريب المهني ودعم العمالة وإيجاد فرص العمل، وأنّ تكوين قوة عاملة سليمة وجيدة التدريب بالاقتران مع إنجاز الإصلاحات والسياسات الاقتصادية المناسبة سيرفَع عائد الاستثمار لصالح فئة السكان في سن العمل الأخذة في التزايد؛

23 - تُشجّع بذل الجهود على جميع المستويات لوضع وتعزيز التدابير والبرامج لتوفير الحماية الاجتماعية، وخاصة في البلدان النامية، بما في ذلك شبكات الأمان الوطنية، لفائدة أشدّ الناس فقراً ومن يعيشون في أوضاع هشّة ومن يواجهون التمييز، وتوكّد في هذا الصدد أهمية زيادة الاستثمار وبناء القدرات وتطوير النظم، وتُشجّع الحكومات كذلك على زيادة التغطية بالحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية من أجل وضع تدابير سياساتية تُراعي الاعتبارات الجنسية والعمرية وتوسّع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، وعلى دعم إضفاء الطابع الرسمي تدريجياً على المشاريع والعمالة في القطاع غير الرسمي، بما في ذلك في سياق اقتصاد الرعاية، وعلى حشد الاستثمارات لدعم توفير فرص العمل اللائق وتعميم الحماية الاجتماعية على الجميع والانتقال العادل نحو اقتصادات منصفة ومستدامة تشمل الجميع؛

24 - تحثُّ الدول الأعضاء على أن تقوم، أخذةً في اعتبارها أن النساء والفتيات كثيراً ما يتضررن أكثر من غيرهنّ من آثار تغير المناخ والمخاطر البيئية الأخرى نظراً لانعدام المساواة بين الجنسين واعتماد العديد من النساء على الموارد الطبيعية في معيشتهن، بتشجيع إدماج منظور جنساني في السياسات المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ وفي عمليات تنفيذها، وتحثُّ البلدان المتقدمة النمو على أن تزيد على نحو عاجل وكبير من توفيرها للتمويل المناخي ومن نقل التكنولوجيا وبناء القدرات في مجال التكيف ليتسنى تلبية احتياجات البلدان النامية في إطار جهود عالمية، وذلك لأغراض منها صياغة خطط وطنية للتكيف وتنفيذها، وتُشجّع الدول الأعضاء على زيادة مشاركة المرأة على نحو تام ومتساو ومجد في العمل

المناخي وكفالة مراعاة المنظور الجنساني في التنفيذ ووسائل التنفيذ، فذلك أمر أساسي لرفع سقف الطموح وتحقيق الأهداف المناخية، وتؤكد ضرورة التصدي للتحديات التي يطرحها تغير المناخ والتي تمس النساء والفتيات على وجه الخصوص، بهدف المضي نحو تحقيق هدف تعزيز مشاركة النساء والفتيات المراعية للمنظور الجنساني والتامة والمتساوية والمجدية، وقدرة النساء والفتيات على الصمود، وتولي النساء القيادة وتمكينهنّ دعماً للعمل المناخي والبيئي؛

25 - **تهييب** بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والشعوب الأصلية وجميع قطاعات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والمنظمات التي تقودها نساء وشباب، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، أن يدعموا أهمية التضامن الدولي والتعاون المتعدد الأطراف والتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لإعادة البناء بعد جائحة كوفيد-19، وأن يكتفوا مساهمات جميع الجهات في التنفيذ الكامل والفعال والمعجل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

26 - **تحثُ** الدول الأعضاء على كفالة أن يُتاح للجميع الحصول بشكل عادل وميسور التكلفة ومناسب التوقيت على اللقاحات والعلاجات ووسائل التشخيص والتكنولوجيات الصحية الأخرى وخدمات الرعاية الصحية المأمونة والفعالة فيما يتصل بكوفيد-19 وكفالة توزيعها، بما في ذلك في إطار الدعم المقدم عن طريق مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي وغيره من المبادرات ذات الصلة، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، وتُسرع بذلك وتيرة الانتعاش العالمي وتُساهم في إنهاء الجائحة؛

27 - **تحثُ أيضا** الدول الأعضاء على أن تعزز القدرات الوطنية، بطرق منها تعزيز التعاون الدولي وزيادة فعالية تعددية الأطراف، من أجل إنتاج ونشر وتحليل إحصاءات وبيانات سكانية موثوقة عالية الجودة وحسنة التوقيت ومصنفة حسب الدخل والجنس والعمر والعرق والأصل الإثني وحالة الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي وغير ذلك من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية لتصوغ جميع البلدان سياساتها، وأن تشجع استخدام الحسابات القومية الموزعة حسب الفئات لتيسير تقييم الرفاه على نحو يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي ولتوفير معلومات يسترشد بها في وضع السياسات لتحقيق نمو اقتصادي مطرد شامل للجميع يعودُ بالنفع على الجميع، وأن تتجز جولة تعدادات السكان والمساكن لعام 2020 في الوقت المناسب، وأن تحسّن التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية؛

28 - **تهييب** بصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يواصل الاضطلاع بدور حاسم، في إطار ولايته، في مساعدة البلدان استنادا إلى احتياجاتها وأولوياتها وبالتشاور معها لتمكينها من تحقيق التنفيذ الكامل والفعال للأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذه، وفي تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

29 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل إدخال المزيد من التحسينات على مستوى إتاحة وحسن توقيت البيانات السكانية المصنفة ليتسنى للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية استخدامها لمواصلة البحث في مجال الصلات بين السكان والاستهلاك والإنتاج المستدامين وتغير المناخ والبيئة والصحة البشرية، مع إيلاء اهتمام خاص للمستويات والاتجاهات والفروق فيما يتعلق بالوفيات والخصوبة وتوزع السكان وتقلهم ولدور السياسات السكانية والإنمائية، في ظل مراعاة

منظور جنساني، وأن يكفل أن تسهم النتائج المستخلصة من هذا البحث وما يتصل به من أبحاث في الاستعراض والتقييم المقبلين لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

### المقرر 101/2022

#### الموضوع الخاص للدورة السابعة والخمسين للجنة السكان والتنمية

تقرر لجنة السكان والتنمية أن يكون الموضوع الخاص لدورتها السابعة والخمسين في عام 2024 هو "تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإسهامه في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خلال عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

## الفصل الثاني

### إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

- 3 - نظرت اللجنة في البند 2 من جدول الأعمال في جلستها الثانية، المعقودة في 25 نيسان/أبريل 2022. وكان معروضا عليها جدول الأعمال المؤقت المشروع (E/CN.9/2022/1) وتنظيم العمل المقترح (E/CN.9/2022/1/L.1/Rev.1).
- 4 - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في 25 نيسان/أبريل، أدلى رئيس اللجنة، إنريكي أ. مانالو (الفلبين)، ببيان وأشار إلى أن الدورة الخامسة والخمسين للجنة ستعقد في شكل هجين يشمل اجتماعات رسمية بالحضور الشخصي واجتماعات غير رسمية افتراضية، نظرا للظروف التي فرضتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ولن تشكل بأي حال من الأحوال سابقة لعمل اللجنة.
- 5 - وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة جدول أعمالها المؤقت، ووافقت على تنظيم أعمالها (انظر الفصل السابع، الفرع دال)، على أساس أنه سيجري خلال الدورة إدخال تعديلات إضافية، حسب الاقتضاء.
- 6 - وفي الجلسة نفسها أيضا، وبناء على اقتراح من المكتب، قررت اللجنة، ودون أن يشكل ذلك سابقة لدوراتها المقبلة، أنه يجوز للدول الأعضاء، والدول التي لها مركز المراقب، والمنظمات الحكومية الدولية، والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة، فضلا عن منظمات المجتمع المدني، أن تقدم بيانا مسجلا مسبقا، يُعرض في غرفة الاجتماعات أثناء المناقشة العامة المعقودة في إطار البند 3 من جدول الأعمال في دورتها الخامسة والخمسين.

## الفصل الثالث

### مناقشة عامة:

- (أ) اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعد العالمي والإقليمي والوطني
- (ب) السكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع

7 - نظرت اللجنة في البند 3 من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب) في جلساتها من الثانية إلى السادسة، المعقودة في الفترة من 25 إلى 27 نيسان/أبريل وفي 29 نيسان/أبريل 2022، وعقدت جلستين غير رسميتين افتراضيتين لتنظيم حلقة نقاش بين أصحاب المصلحة المتعددين وحلقة نقاش للخبراء. ويرد بيان لوقائع تلك الجلسات غير الرسمية الافتراضية في المرفق الثاني لهذا التقرير. وأجرت اللجنة مناقشة عامة بشأن هذا البند في جلساتها من الثانية إلى الخامسة. وكانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة:

(أ) تقرير الأمين العام عن السكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع (E/CN.9/2022/2)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن البرامج والتدخلات الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في سياق المسائل المتعلقة بالسكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع (E/CN.9/2022/3)؛

(ج) تقرير الأمين العام عن تدفق الموارد المالية من أجل المساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/CN.9/2022/4).

8 - وعُرض على اللجنة أيضا عدد من البيانات المقدمة من منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس<sup>(29)</sup>.

9 - واستمعت اللجنة، في جلستها الثانية المعقودة في 25 نيسان/أبريل، إلى بيانات أدلى بها ممثلو كل من الدانمرك (باسم بلدان الشمال الأوروبي) (مسجل مسبقا)، والمكسيك (أيضا باسم الأرجنتين وإسبانيا وأستراليا وإستونيا وإسرائيل وألبانيا وألمانيا وأوروغواي وأيرلندا وآيسلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبنما واليوسنة والهرسك وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وتونس وتيمور - ليشتي والجبل الأسود والجمهورية الدومينيكية وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا وجورجيا والدانمرك ورومانيا وسلوفينيا والسويد وسويسرا وصربيا وفرنسا وفنلندا وفيجي وقبرص وكابو فيردي وكرواتيا وكندا وكوستاريكا ولاتفيا ولبنان ولكسمبرغ ومالطة ومقدونيا الشمالية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومنغوليا وموناكو

(29) E/CN.9/2022/NGO/1 و E/CN.9/2022/NGO/2 و E/CN.9/2022/NGO/3 و E/CN.9/2022/NGO/4 و E/CN.9/2022/NGO/5 و E/CN.9/2022/NGO/6 و E/CN.9/2022/NGO/7 و E/CN.9/2022/NGO/8 و E/CN.9/2022/NGO/9 و E/CN.9/2022/NGO/10 و E/CN.9/2022/NGO/11 و E/CN.9/2022/NGO/12 و E/CN.9/2022/NGO/13 و E/CN.9/2022/NGO/14 و E/CN.9/2022/NGO/15 و E/CN.9/2022/NGO/16 و E/CN.9/2022/NGO/17 و E/CN.9/2022/NGO/18 و E/CN.9/2022/NGO/19.

والنرويج والنمسا ونيبال ونيوزيلندا وهندوراس وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان)، والفلبين، والهند (مسجل مسبقاً)، والجمهورية الدومينيكية (مسجل مسبقاً)، والصين (مسجل مسبقاً)، والمكسيك، ولبنان (مسجل مسبقاً)، وكذلك المراقبون عن هندوراس (مسجل مسبقاً)، والنرويج (مسجل مسبقاً)، وغيانا (مسجل مسبقاً)، ومصر (مسجل مسبقاً)، ومنغوليا (مسجل مسبقاً)، وبيرو (مسجل مسبقاً)، وملايو، وإندونيسيا، وملديف (مسجل مسبقاً)، ونيجيريا، والأردن (مسجل مسبقاً)، والجمهورية العربية السورية (مسجل مسبقاً)، والسودان.

10 - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في 25 نيسان/أبريل، عقدت اللجنة حلقة نقاش للخبراء بشأن تقارير الأمين العام، أدارها نائب الرئيس (كوت ديفوار). ورد على الأسئلة التي طرحها مدير النقاش المشاركون في حلقة النقاش التالية أسماؤهم: رئيس فرع السياسات السكانية والتنمية، شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، خورخي برافو؛ ورئيسة فرع السكان والتنمية، الشعبة التقنية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، راشيل سنو؛ وموظف الشؤون الاقتصادية في مكتب نيويورك، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، موريتز ماير - إيويرت؛ ورئيسة قسم التمكين الاقتصادي، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، جيمماه نجوكي.

11 - وفي الجلسة نفسها، أعقب ذلك مناقشة تحاورية رد خلالها المشاركون في المناقشة على التعليقات والأسئلة التي طرحها ممثل كوبا والمراقب عن ملاوي. وشاركت أيضاً في المناقشة ممثلتا المنظمين غير الحكوميتين التاليتين ذواتي المركز الاستشاري لدى المجلس: تحالف الكنائس للتنمية: اتحاد العمل من قبل الكنائس، والاتحاد الدولي لرابطات طلاب الطب. وقبل اختتام المناقشة، أدلى المشاركون ونائب رئيس اللجنة بملاحظات ختامية.

12 - وفي الجلسة نفسها أيضاً، وعقب حلقة نقاش الخبراء، استأنفت اللجنة مناقشتها العامة واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلو كل من هولندا، وزامبيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وكوت ديفوار، وتركيا (مسجل مسبقاً)، وكوبا، وبنغلاديش، وكولومبيا، وبيلاروس، ونيبال، وماليزيا، وكذلك المراقبون عن جنوب أفريقيا، وكينيا، والسويد، وأوغندا، ولكسمبرغ، وباكستان، والسنغال.

13 - وفي الجلسة الثالثة أيضاً، أدلى ممثل الهند والمراقب عن باكستان ببيانات في إطار ممارسة حق الرد.

14 - وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في 26 نيسان/أبريل، استأنفت اللجنة مناقشتها العامة واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلو كل من جمهورية مولدوفا، وهايتي (مسجل مسبقاً)، واليابان (مسجل مسبقاً)، والأرجنتين، والولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، وبلجيكا، وكندا (مسجل مسبقاً)، وجمهورية إيران الإسلامية، وبلغاريا، وألمانيا، والاتحاد الروسي، والسلفادور، وبوركينا فاسو، وكذلك المراقبون عن قطر، وغامبيا، والمملكة العربية السعودية، وتايلند، ونيوزيلندا، والمغرب، وغواتيمالا، وسري لانكا، وبوتان، وموزامبيق، والبرتغال، وفنلندا، وشيلي، وبوروندي، وسورينام، والجزائر.

15 - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات أيضاً المراقبون عن الكرسي الرسولي، وجامعة الدول العربية، والشركاء في السكان والتنمية، وممثلة المنظمة غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس: الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة.

16 - وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في 27 نيسان/أبريل، استأنفت اللجنة مناقشتها العامة واستمعت إلى المراقبين عن غانا ونيكاراغوا ودولة بوليفيا المتعددة القوميات.

17 - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات أيضا المراقبة عن المنظمة الدولية للهجرة وممثلو برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس: الاتحاد الدولي لتنمية الأسرة، ومنظمة راتغرز، والمعهد الكاثوليكي للأسرة وحقوق الإنسان، ومنظمة مناصري الشباب باسم التحالف الدولي للحقوق الجنسية والإنجابية، واللجنة الكاثوليكية الدولية للممرضات والمرشدين الصحيين الاجتماعيين، ومنظمة مناصري الشباب، والاتحاد الدولي لرابطات طلاب الطب، والتحالف العالمي للشباب، ومنظمة المساعدة العالمية للنهوض بالمرأة والطفل، والرابطة الدولية لأخوات المحبة، والرابطة الصينية لتنظيم الأسرة، ورابطة جمعية المرأة من أجل أعمال الحقوق، ومؤسسة تنظيم الأسرة في نيو ساوث ويلز، ومؤسسة هايتي لتمويل البحوث المتعلقة بالكوليرا، ومنظمة سواستي، ومركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة بالمرأة، وتحالف الكنائس للتنمية: اتحاد العمل من قبل الكنائس، ومؤسسة التثقيف بشأن الخصوبة الإنجابية والإدارة الطبية، والشبكة النسائية العالمية للحقوق الإنجابية.

### الإجراء الذي اتخذته اللجنة

#### دورة استعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

18 - كان معروضا على اللجنة، في جلستها السادسة المعقودة في 29 نيسان/أبريل، مشروع مقرر معنون "دورة استعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية" (E/CN.9/2022/L.3)، قدمه الرئيس على أساس مشاورات غير رسمية. وأبلغت اللجنة بأن مشروع المقرر لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية. واعتمدت اللجنة مشروع المقرر وأوصت المجلس باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع المقرر الأول).

#### الموضوع الخاص للدورة السابعة والخمسين للجنة السكان والتنمية

19 - في الجلسة ذاتها، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر بعنوان "الموضوع الخاص للدورة السابعة والخمسين للجنة السكان والتنمية" (E/CN.9/2022/L.4)، قدمه الرئيس على أساس مشاورات غير رسمية. وأبلغت اللجنة بأن مشروع المقرر لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية. واعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر 101/2022).

#### السكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع

20 - في الجلسة ذاتها أيضا، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار معنون "السكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل" (E/CN.9/2022/L.6)، بالصيغة المقدمة من الرئيس على أساس مشاورات غير رسمية. وقررت اللجنة التخلي عن تطبيق القاعدة ذات الصلة من المادة 52 من النظام الداخلي بغية الشروع فورا في النظر في مشروع القرار. وأبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية. واعتمدت اللجنة مشروع القرار (انظر الفصل الأول، الفرع باء، القرار 1/2022).

21 - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيانات ممثلو كل من المكسيك وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وجمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي

ولبنان، وكذلك المراقبون عن فرنسا (باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكذلك ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجزيل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، ومقدونيا الشمالية)، ونيوزيلندا (أيضا باسم أستراليا وكندا)، وإندونيسيا، وغواتيمالا، والمملكة العربية السعودية (أيضا باسم الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت)، وهنغاريا، ومصر، والعراق، واليمن، ونيكاراغوا.

22 - وأدلى المراقب عن الكرسي الرسولي ببيان أيضا.

## تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان

23 - عقدت اللجنة جلسة غير رسمية افتراضية لإجراء مناقشة لفريق من الخبراء الوطنيين، أعقبها مناقشة تحاورية، في إطار البند 4 من جدول أعمالها (تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان). ويرد بيان لوقائع تلك الجلسة غير الرسمية الافتراضية في المرفق الثاني لهذا التقرير. وكانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة:

- (أ) تقرير الأمين العام عن الاتجاهات الديمغرافية في العالم (E/CN.9/2022/5)؛
- (ب) تقرير الأمين العام عن تنفيذ البرامج وسير العمل في مجال السكان في عام 2021: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/CN.9/2022/6)؛
- (ج) مذكرة من الأمانة العامة عن الخطة البرنامجية لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020: البرنامج الفرعي 5، السكان، من البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/CN.9/2022/CRP.1).

## الفصل الخامس

### جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين للجنة

- 24 - في الجلسة السادسة، المعقودة في 29 نيسان/أبريل 2022، كان معروضا على اللجنة جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة السادسة والخمسين للجنة في عام 2023 (E/CN.9/2022/L.2).
- 25 - وفي الجلسة ذاتها، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت والوثائق لدورتها السادسة والخمسين وأوصت المجلس باعتمادهما (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الثاني).

## الفصل السادس

### اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة والخمسين

26 - في الجلسة السادسة، المعقودة في 29 نيسان/أبريل 2022، عرض نائب الرئيس والمقرر، أندريه نيكولينكو (جمهورية مولدوفا)، مشروع تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة والخمسين، على النحو الوارد في الوثيقة [E/CN.9/2022/L.5](#).

27 - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير وعهدت إلى نائب الرئيس والمقرر بوضعه في صيغته النهائية بالتشاور مع الأمانة العامة.

## الفصل السابع

### تنظيم الدورة

#### ألف - افتتاح الدورة ومدتها

28 - عقدت لجنة السكان والتنمية دورتها الخامسة والخمسين في مقر الأمم المتحدة في 23 نيسان/أبريل 2021 وفي الفترة من 25 إلى 29 نيسان/أبريل 2022. وعقدت اللجنة ست جلسات (من الأولى إلى السادسة) وعقدت ثلاث جلسات غير رسمية افتراضية أثناء الدورة (انظر أيضا الفصل الثاني، الفقرة 4، والمرفق الثاني لهذه الوثيقة).

29 - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في 25 نيسان/أبريل 2022، افتتح رئيس اللجنة، إنريكي أ. مانالو (الفلبين)، الدورة العادية وأدلى ببيان.

30 - وفي الجلسة ذاتها، خاطب اللجنة كل من نائبة الأمين العام (مسجل مسبقا)، والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

31 - وفي الجلسة ذاتها أيضا، أدلت جاباتي غوش، أستاذة الاقتصاد بجامعة ماساتشوستس في أمهرست، ببيان رئيسي.

#### باء - الحضور

32 - حضر الدورة ممثلو وممثلات 33 دولة من الدول الأعضاء في اللجنة. وحضرها أيضا مراقبون عن دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة وعن دول غير أعضاء وعن منظمات حكومية دولية وممثلون عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وعن منظمات غير حكومية. وستصدر قائمة المشاركين في الوثيقة [E/CN.9/2022/INF/1](#).

#### جيم - انتخاب أعضاء المكتب

33 - في الجلسة الأولى، المعقودة في 23 نيسان/أبريل 2021، انتخبت اللجنة بالتركية إنريكي أ. مانالو (الفلبين) رئيسا للجنة وأندريه نيكولينكو (جمهورية مولدوفا) نائبا للرئيس.

34 - وانتخبت اللجنة، في جلستها الثانية المعقودة في 25 نيسان/أبريل 2022، أنتونين بنجامين بيكي (كوت ديفوار)، وسارة أوفرمانز (هولندا)، ومايرا ليسيت سورتو روساليس (السلفادور) نوابا للرئيس بالتركية. ومن ثم، كان مكتب اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين يتألف من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الرئيس:

إنريكي أ. مانالو (الفلبين)

نواب الرئيس:

أنتونين بنجامين بيكي (كوت ديفوار)

أندريه نيكولينكو (جمهورية مولدوفا)

سارة أوفرمانز (هولندا)

مايرا ليسيت سورتو روساليس (السلفادور)

35 - وعيّنت اللجنة، في الجلسة ذاتها، نائب الرئيس، أندريه نيكولينكو (جمهورية مولدوفا)، مقررا للدورة.

## دال - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

36 - أقرت اللجنة، في جلستها الثانية المعقودة في 25 نيسان/أبريل، جدول الأعمال المؤقت (E/CN.9/2022/1)، بالصيغة التالية:

1 - انتخاب أعضاء المكتب.

2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

3 - مناقشة عامة:

(أ) اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعد العالمي والإقليمي والوطني؛

(ب) السكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع.

4 - تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان.

5 - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين للجنة.

6 - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة والخمسين.

37 - وفي الجلسة ذاتها، أقرت اللجنة تنظيم أعمال الدورة (E/CN.9/2022/L.1/Rev.1).

## هاء - الوثائق

38 - ترد في المرفق الأول لهذا التقرير قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الخامسة

والخمسين، وهي متاحة على الموقع الشبكي لشعبة السكان (<https://www.un.org/development/>)

(<https://www.un.org/development/>).

## المرفق الأول

## قائمة الوثائق المعروضة على لجنة السكان والتنمية في دورتها الخامسة والخمسين

الرمز	بند جدول الأعمال	العنوان/البيان
E/CN.9/2022/1	2	جدول الأعمال المؤقت
E/CN.9/2022/2	3 (ب)	تقرير الأمين العام عن السكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع
E/CN.9/2022/3	3 (ب)	تقرير الأمين العام عن البرامج والتدخلات الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في سياق المسائل المتعلقة بالسكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل
E/CN.9/2022/4	3 (أ)	تقرير الأمين العام عن تدفق الموارد المالية من أجل المساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
E/CN.9/2022/5	4	تقرير الأمين العام عن الاتجاهات الديمغرافية في العالم
E/CN.9/2022/6	4	تقرير الأمين العام عن تنفيذ البرامج وسير العمل في مجال السكان في عام 2021: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
E/CN.9/2022/CRP.1	4	مذكرة من الأمانة العامة عن الخطة البرنامجية لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020: البرنامج الفرعي 5، السكان، من البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
E/CN.9/2022/L.1/Rev.1	2	تنظيم أعمال الدورة
E/CN.9/2022/L.2	5	جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين للجنة
E/CN.9/2022/L.3	3 (أ)	مشروع مقرر بشأن دورة استعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
E/CN.9/2022/L.4	3 (أ)	مشروع مقرر بشأن الموضوع الخاص للدورة السابعة والخمسين للجنة السكان والتنمية
E/CN.9/2022/L.5	6	مشروع تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة والخمسين
E/CN.9/2022/L.6	3 (ب)	مشروع قرار بشأن السكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع
E/CN.9/2022/NGO/1-19	3 (أ) و 3 (ب)	البيانات المقدمة من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## المرفق الثاني

### وقائع الجلسات غير الرسمية الافتراضية للجنة السكان والتنمية في دورتها الخامسة والخمسين

جلسات غير رسمية افتراضية لعقد حلقتي نقاش أعقبتهما مناقشات تحاورية، في إطار البند 3 من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب)

حلقة نقاش لأصحاب المصلحة المتعددين عن مساهمة القضايا السكانية والإنمائية الرئيسية في إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030

1 - عقدت اللجنة، في جلستها غير الرسمية المعقودة في 26 نيسان/أبريل 2022، حلقة نقاش لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن مساهمة القضايا السكانية والإنمائية الرئيسية في إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، برئاسة وإدارة نائبة رئيس اللجنة، مايرا ليسيت سورتو روساليس (السلفادور)، التي أدلت ببيان.

2 - ورد على الأسئلة التي طرحتها نائبة الرئيس المشاركون في حلقة النقاش التالية أسماؤهم: نائب وزير الصحة في ملاوي، إينوك فالي؛ والخبير الإحصائي العام، إحصاءات سيراليون، عثمان سنكوه؛ ومقدمة البرامج التلفزيونية وسفيرة النوايا الحسنة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، كاتارينا فورتادو؛ والمدير التنفيذي للجنة الوطنية للسكان والتنمية، خوان أنطونيو بيريز الثالث؛ والمؤسسة المشاركة لمنظمة "الشباب المتحدون في العمل" والمنسقة العالمية للمجموعة الرئيسية للأطفال والشباب، داليا ماركيز.

3 - وأعقب ذلك مناقشة تحاورية، رد خلالها المشاركون في المناقشة على التعليقات والأسئلة التي طرحها ممثل الاتحاد الروسي، وكذلك المراقبان عن مصر والمغرب.

4 - وشارك في المناقشة أيضا ممثلا المنظمين غير الحكوميين التاليتين ذاتي المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الاتحاد الدولي لرابطات طلاب الطب، وتحالف الكنائس للتنمية: اتحاد العمل من قبل الكنائس.

5 - وأدلى المشاركون ونائبة رئيس اللجنة بملاحظات ختامية.

### حلقة نقاش للخبراء بشأن السكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع

6 - عقدت اللجنة، في جلستها غير الرسمية المعقودة في 27 نيسان/أبريل 2022، حلقة نقاش للخبراء بشأن السكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع، برئاسة وإدارة نائبة رئيس اللجنة، سارة أوفرمانز (هولندا)، التي أدلت ببيان.

7 - ورد على الأسئلة التي طرحتها نائبة الرئيس المشاركون في حلقة النقاش التالية أسماؤهم: رئيس فريق النمو الشامل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منصور ندياي؛ ونائبة رئيس الجامعة لشؤون العلوم ومديرة معهد الإحصاء والديموغرافيا بكلية إس جي إتش وارسو للاقتصاد، أغنيشكا كلون - دومينتسكا؛ والخبيرة الاقتصادية والباحثة والمديرة الوطنية السابقة للمساواة والاقتصاد والشؤون الجنسانية بوزارة الاقتصاد

- الأرجنتينية، مرسيدس دي أليساندرو؛ وأستاذة العمل الاجتماعي للطفل والأسرة بجامعة أكسفورد، لوسي كلوفر؛ والباحث الأكاديمي بالمعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية، فيينا، رومان هوفمان.
- 8 - وأعقب ذلك مناقشة تحاورية، رد خلالها المشاركون في المناقشة على التعليقات والأسئلة التي طرحها ممثلو الاتحاد الروسي وزامبيا واليابان، وكذلك المراقبتان عن باراغواي والسويد.
- 9 - وشاركت أيضا في المناقشة ممثلتا المنظمين غير الحكوميتين التاليتين ذواتي المركز الاستشاري لدى المجلس: تحالف الكنائس للتنمية: اتحاد العمل من قبل الكنائس، ومنظمة مناصري الشباب.
- 10 - وأدلى المشاركون ونائبة رئيس اللجنة بملاحظات ختامية.

#### جلسة غير رسمية افتراضية لعقد حلقة نقاش، أعقبها مناقشة تحاورية، في إطار البند 4 من جدول الأعمال

##### حلقة نقاش للخبراء بشأن برنامج العمل في مجال السكان

- 11 - عقدت اللجنة، في جلستها غير الرسمية المعقودة في 28 نيسان/أبريل 2022، حلقة نقاش للخبراء بشأن برنامج العمل في مجال السكان، ترأسها نائب رئيس اللجنة، أندريه نيكولينكو (جمهورية مولدوفا)، وأدارها مدير شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، اللذين أدليا ببيانات.
- 12 - ورد على الأسئلة التي طرحها مدير النقاش المشاركون في حلقة النقاش التالية أسماؤهم: مديرة إدارة السكان والتنمية، اللجنة الوطنية للسكان، نيجيريا، مارغريت أديسون؛ ورئيسة فريق البحوث المعني بالتغير الديمغرافي وسكان العالم، المعهد الاتحادي للبحوث السكانية، ألمانيا، إلكه لويشينغر؛ والمدير العام للمركز الصيني لبحوث السكان والتنمية، خه دان؛ ورئيس المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، إدواردو ريوس - نيتو.
- 13 - وأعقب ذلك مناقشة تحاورية أدلى خلالها ببيانات ممثلا زامبيا واليابان.
- 14 - وشارك أيضا في المناقشة ممثل المنظمة غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس: تحالف الكنائس للتنمية: اتحاد العمل من قبل الكنائس.
- 15 - وأدلى المشاركون ومدير النقاش بملاحظات ختامية.

